الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يستقر عند مستوى 111,12 دولاراً للبرميل

قالت مؤسسة البترول الكويتية إن سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 22 سنتا في تداولات أمس ليستقر عند مستوى 111,12 دولارا للبرميل مقارنة بـ 110,90 دولارات للبرميل في تداولات امس الأول. وفي بورصة لندن ارتفع خام برنت فوق 116 دولارا للبرميل امس ليصل الى أعلى مستوى له في 4 أشهر بعد ان أدى تفجير انتحاري استهدف السفارة الأميركية في أنقرة الى زيادة التركيز على التوتر الذي تشهده المنطقة. وارتفع برنت في العقود الآجلة لتسليم مارس 1,18 دولار الى 116,73 دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ منتصف سبتمبر.

المشكلة الحقيقية تكمن في الربح التشغيلي والنمو وسط ندرة فرص الإقراض

خبراء: البنوك مستمرة في المخصصات لحين تعديل وضعية القطاع الخاص

تمثل نتائج البنوك مرآة لحال القطاع الخاص. فضعف النشاط الاقتصادي ينعكس ضعفا في سوق الائتمان، والمشكلات الهيكلية في شركات القطاع الخاص تفرض ضغوطا على مستوى جودة الأصول، وكنتيجة لاستمرار تعطيل وتيرة المشاريع التنموية وسوء بيئة الأعمال لم تتوقف البنوك المحلية عن زيادة مخصصاتها خاصة المحددة والعامة زيادة للتحوط، مما أدى ذلك الى ضغط هذه المخصصات بقوة على أرباح أكثر من بنك، ومن المنتظر أن تبلغ مجموع أرصدة مخصصات القروض للبنوك نحو 580 مليون دينار لسنة 2012 لتصل في مجملها إلى حوالي 3,3 مليارات دينار منذ بداية الأزمة العالمية وحتى نهاية العام الماضي.

ووفقا لتوقعات وكالة «بلومبرغ» الأخيرة فإن البنوك الكويتية ستزيد هذا العام من نسبة مخصصاتها، مقابل القروض المتعثرة، بحيث تبلغ نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض 7,6٪ أخذا في الاعتبار قيمة الرهونات لديها.

«الأنباء» رصدت آراء مجموعة من المصرفيين والخبراء حول مدى استمرارية البنوك في زيادة المخصصات في ظل الملاءة المالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي ومدى تأثير نسبة المخصصات المتزايدة على حقوق المساهمين والضغط على أرباح البنوك.

عدد من الخبراء أجمعوا على أن مشكلة البنوك الأساسية اليوم ليست في الملاءة ولا في القاعدة الرأسمالية، حيث ان البنوك المحلية وفرت دعامات ضخمة من المخصصات خلال السنوات الماضية، مؤكدين على أن المشكلة الجوهرية تكمن في الربح التشغيلي والنمو وسط ندرة فرص الإقراض.

وأكدوا على أن البنوك ستستمر في أخذ المزيد من المخصصات وتزيد من تحوطها في ظل توقف عجلة التنمية وغياب خطوات جادة في إصلاح وضع الاقتصاد الكلي.

بداية، قال عضو مجلس إدارة بنك الكويت الدولي جاسم زينل ان الإنفاق الاستثماري الحكومي مستمر في التراجع إلى مستويات ما قبل الوعود الحكومية الطموحة بإطلاق المشاريع الكبرى، ضمن خطة التنمية.

وأشار إلى أن عملية استمرار البنوك في أخذ المخصصات مرتبطة بكيفية تطور البيئة التشغيلية وتفعيل مشروعات خطة التنمية.

وألمح إلى أن اتفاقية بازل 3 تدفع البنوك عموما لأخذ مخصصات إضافية أو احترازية، موضحا ان أخذ المزيد من المخصصات الاحترازية جاء نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية محليا وتخلف التشريعات.

وأفاد بأن البنوك لازالت غير مطمئنة حتى الآن لأوضاع الشركات وبالتالي فهي تقدم على أخذ المخصصات تحفظا لأي أزمة قد تحدث مستقبلا، لاسيما في ظل الأداء الضعيف للشركات.

وأوضح زينل أن معظم ضمانات البنوك مصدرها القطاع الخاص فإذا لم تسارع الحكومة بإصلاح الوضع الاقتصادي ولم توكل جهة مسؤولة عن الاقتصاد الكلي فلن يتغير الوضع الحالي وستستمر البنوك في تحوطها مما سينعكس سلبا على أرباحها على المدى الطويل.

واعتبر الاقتصاد الكويتي بمثابة الاقتصاد «اليتيم»، مشيرا الى أن مجلس الأمة يشارك بنفس النسبة من المسؤولية وكذلك القطاع الخاص في تردي الأوضاع الاقتصادية التي ستنعكس سلبا على البنوك إذا استمرت بنفس الوتيرة.

من جانبه، قال الرئيس السابق لاتحاد المصارف عبدالمجيد الشطي ان الحكومة مطالبة بسن ما يلزم من تشريعات وقوانين للتعامل مع الشركات المتعثرة. ومن المفترض أيضا أن البنوك قد جنبت الكثير من المخصصات ولديها كفاية رأسمال عالية، مستدركا بأن استمرار الركود الاقتصادي المحلي وعدم اتخاذ إجراءات سريعة وخطوات جادة ألزم البنوك بالاستمرار في توخي الحذر وبناء المخصصات.

وأفاد بأنه من صالح الجميع أن يكون لدى الكويت سوق صحي ونظيف وقوي يتمتع بالسيولة العالية ويمكن البنوك من تحريك السيولة التي لديها دون خوف من الضمانات.

فيما توقع مصدر مصرفي فضل عدم ذكر اسمه ان البنوك ستستمر في أخذ مخصصات بنسب متفاوتة وفقا لحاجتها، لافتا الى أن القروض المتعثرة رغم ان نسبتها تراجعت إلا أنها لاتزال تشكل خطرا بالنسبة لجودة الأصول.

وأشار إلى أن استمرار أزمة منطقة اليورو وجمود الاقتصاد الكويتي غير من التقديرات العالمية للعمر الافتراضي للأزمة الذي كان من المفترض أن تنتهي تداعياتها بانتهاء عام 2012، مما أدى الى توخي المزيد من الحذر من طرف البنوك.

ورأى ان البنوك ستستمر في استقطاع المخصصات الاحترازية في حال استمرار حالة التوتر الاقتصادي واستمرار هبوط البورصة الى حين تحسن جودة الأصول.

● منى الدغيمي

الجهاز المركزي يطالب «المركزي» بحثّ البنوك المحلية على التعامل مع بطاقتي «قيد البحث - الخدمات» للمقيمين بصورة غير قانونية

وجه الجهاز المركزي كتابا إلى محافظ بنك الكويت المركزي يشير فيه الى رفض البنوك الكويتية التعامل مع بطاقتي «قيد البحث ـ الخدمات» اللتين تم إصدارهما في إطار معالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، مطالبا المركزي باتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

وطالب الجهاز المركزي في كتابه بضرورة الإحاطة والتعميم على جميع البنوك التجارية بالتعامل مع البطاقتين المذكورتين وفقا للنماذج المرفقة وذلك تسهيلا لانجاز معاملاتهم لدى البنوك. وجاء في الكتاب الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه انه إلحاقا بالتعميم الصادر للبنوك المحلية بتاريخ 28 سبتمبر 2012 بشأن البطاقات الجديدة للمقيمين بصورة غير قانونية وتنفيذا لقرارات مجلس الوزراء رقم 2010/1612 بشأن اعتماد تقرير لجنة دراسة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وقرار مجلس الوزراء رقم 2011/409 بشأن مباركة الجهاز المركزي استكمال تقديم المزايا والخدمات والتسهيلات لهذه الفئة في المجالات الإنسانية والاجتماعية والمدنية، فإنه قد لوحظ أن هناك شكوى من حملة بطاقتي «قيد البحث ـ الخدمات» بعدم التعامل معهم من قبل البنوك التجارية.

● منى الدغيمي

تجديد بناء 5 مراكز للتراخيص التجارية بنهاية العام الحالي

«التجارة» تصدر قراراً بتشكيل لجنة فك التشابك بين الجهات الحكومية لإصدار التراخيص التجارية

علمت «الأنباء» من مصادر أن وزير التجارة والصناعة بصدد إصدار قرار وزاري خلال الأسبوع الجاري بتشكيل لجنة برئاسة وكيل الوزارة عبدالعزيز الخالدي تضم جهات حكومية ممثلة في بلدية الكويت والهيئة العامة للمعلومات المدنية وديوان الخدمة المدنية لتنجز فك التشابك بين تلك الجهات بهدف تسهيل إجراءات إصدار التراخيص التجارية.

وتوقعت المصادر أن يصدر الوزير الصالح بعض التوصيات التي تختص بآليات تنفيذ فك التشابك لتنجز هذه اللجنة أعمالها في أسرع وقت ممكن.

ولفتت المصادر الى ان فك التشابك بين هذه الجهات الحكومية يهدف الى حصر اصدار التراخيص التجارية في جهة حكومية واحدة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة مما يؤدي في النهاية الى تقليص الدورة المستندية.

وأوضحت المصادر ان المقصود بالتراخيص التجارية هي المتعلقة بالتراخيص الفردية وشركات الاشخاص.

من جهة أخرى، أفادت المصادر بأن خمسة مراكز للتراخيص التجارية التابعة لوزارة التجارة والصناعة المنتشرة في البلاد دخلت ضمن الخطة التنموية حيث سيتم هدمها وإعادة بنائها مجددا وذلك بنهاية العام الحالي.

● عاطف رمضان

مدعومة بحجم سيولة كبير

الشرهان لـ «الأنباء»: «سيتي غروب» تدرس عدداً من الاستثمارات في السوق الكويتي وأسواق الخليج

كشف رئيس مجلس إدارة شركة «سيتي غروب» يعقوب الشرهان عن أن الشركة تدرس عددا من الاستثمارات في السوق الكويتي وأسواق دول الخليج، مدعومة في ذلك بحجم السيولة الكبيرة التي تتمتع بها الشركة، وأيضا في ظل وجود أرباح حققتها الشركة من تخارجها من استثمار لها في المملكة الأردنية الهاشمية.

يعقوب الشرهان

وقال اليعقوب لـ «الأنباء»: ان الشركة عادت إلى الربحية بدعم من عملياتها في قطاع النقل العام، التي شهدت تحسنا تدريجيا في نسبة استخدام الموارد خلال العام الماضي، إضافة إلى إطلاقها لعدة مبادرات هدفت لزيادة الإنتاجية، ونجاحها في تقليص التكاليف بفضل الإجراءات الصارمة التي وضعتها للتحكم بها، بالإضافة الى ان خدمات النقل العام «سيتي باص» تشكل الحصة الأكبر لدخل «سيتي غروب».

وأشار الى ان عدد الباصات التي تمتلكها وتديرها الشركة حاليا نحو 500 باص، وان الشركة قد وضعت مؤخرا خطة لاستمرار صيانة هذه الباصات للمحافظة عليها، واستمرارها في الخدمة لأطول وقت ممكن.

وتوقع ان تزيد العمليات التشغيلية للشركة في السوق المحلي، مع انطلاق مشاريع خطة التنمية والتي ستستفيد منها جميع القطاعات الاقتصادية.

وكانت شركة سيتي غروب، وهي الشركة المالكة والمشغلة لـ «سيتي باص»، قد حققت أرباحا صافية بلغت 3,6 ملايين دينار لعام 2012، وذلك مقارنة بخسائر عام 2011 التي بلغت 5,5 ملايين دينار. كما حققت الشركة إيرادات بلغت 15,7 مليون دينار.

● أحمد يوسف

العجمي لـ «الأنباء»: 170 مليون دينار أرباح «صناعة البتروكيماويات» في 9 أشهر

قال نائب العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية في شركة صناعة الكيماويات البترولية سعد العجمي إن الشركة حققت أرباحا إجمالية بلغت 170 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الاولى من السنة المالية الحالية 2013/2012، مشيرا الى أن تلك الأرباح تعد قياسية، على الرغم من إغلاق بعض مصانع الأسمدة والبولي بروبلين.

وتوقع العجمي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن تحقق الشركة أرباحا صافية خلال السنة المالية الحالية 2013/2012 في حدود 230 مليون دينار، ليبلغ مجمل الأرباح التي حققتها الشركة خلال العام المالي الحالي والعام الماضي في حدود 490 مليون دينار، حيث حققت الشركة أرباحا قدرها 260 مليون دينار خلال السنة الماضية.

وأوضح العجمي ان تحقيق الشركة لتلك الربحية يعد انجازا مميزا خلال تلك الفترة مقارنة بالسنوات الماضية، مشيرا الى أن تحقيق «صناعة الكيماويات» لتلك الأرباح جاء نتيجة للتحسن المطرد الذي شهدته أسعار المنتجات البتروكيماوية، بالإضافة الى التحسن العام في أداء الأسواق العالمية، وزيادة الأرباح من خلال مصانع الأسمدة والبولي بروبلين والمشاركات المختلفة سواء في السوق المحلي او الخارجي. وأشار العجمي الى ان الأرباح التي ستحققها الشركة خلال السنة المالية الحالية سوف يتم تحويلها كاملة إلى مؤسسة البترول الكويتية ولن يتم استقطاع أي مبلغ من أرباح الشركة كمخصصات لقضية كي داو، مشيرا الى ان الشركة جنبت هذا المخصص خلال العام الماضي وانتهت من هذا الأمر.

وبين العجمي أن الشركة استمرت في تطبيق مبادرات لتقليل التكاليف ومنها برنامج 6 سيجما الذي بدأ العمل به في معظم أنشطة الشركة، مبينا ان هذا البرنامج يعتبر احد التطبيقات المثلى والأولى على مستوى الكويت، و«الكيماويات البترولية» تنتهج خطة إستراتيجية لتحسين الأداء وتخفيض المصروفات من خلال هذا البرنامج.

وقال ان الأداء المتميز والانجازات الطموحة للشركات المشاركة مع «الكيماويات البترولية» ساهم بشكل كبير في تحقيق تلك الأرباح، مشيرا الى أرباح شركة «ايكويت» وشركة «ام أي غلوبل» وشركة الخليج للبتروكيماويات «جي بي أي كي» والتي زادت جميعها في نسب الأرباح المتوقعة لها.

وقال العجمي ان أسعار البتروكيماويات في المرحلة الراهنة تتميز بالتحسن المطرد ما يعطي مؤشرات ايجابية للفترات المستقبلية، مبينا ان تطور الوضع الاقتصادي بشكل عام ساهم بشكل كبير في تلك الفترة، مؤكدا على التأثر السلبي للصناعة بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها.

● أحمد مغربي

سعد العجمي

230 مليون دينار الأرباح المتوقعة للسنة المالية الحالية 2013/2012

«الأوليفينات 3» يتأخر بسبب قلة الغاز المستخرج من «نفط الكويت»

تنتهج شركة صناعة الكيماويات البترولية إستراتيجية طموحة لتعظيم إيراداتها المالية السنوية من مبيعات البتروكيماويات التي تتزايد عاما تلو الآخر، فضلا عن سعيها الحثيث لإنتاج منتجات تواكب احتياجات الأسواق العالمية، وفي ظل هذه الخطط الطموحة جاءت فكرة إنشاء مصنع الاوليفينات 3 وتم الانتهاء من دراسة الجدوى الإستراتيجية للمشروع، وتنتظر الشركة موافقة مؤسسة البترول الكويتية للبدء فيه. مصدر نفطي رفيع المستوى قال لـ «الأنباء» إن قرار الموافقة على مشروع الأوليفينات 3 ربما يتأخر بعض الشيء من قبل «مؤسسة البترول»، وذلك لانتظار الرد من قبل شركة نفط الكويت حول كميات الغاز المؤكدة التي ستنتجها الشركة خلال السنوات الأربع المقبلة. وقال إن تأخر إنتاج الغاز الحر من قبل شركة نفط الكويت قد يجعل مؤسسة البترول الكويتية تتأخر في إصدار القرار النهائي للبدء في طرح المشروع على الشركات العالمية تمهيدا للبدء فيه، لاسيما ان «نفط الكويت» لا توجد لديها تأكيدات حول إنتاج الغاز والكميات الإضافية التي قد يستهلكها المجمع سنويا. وأشار الى أن عدم تحقيق الخطة الإنتاجية من الغاز الحر للوصول للطاقة المستهدفة والبالغة 175 مليون قدم غاز يوميا يعد عائقا كبيرا أمام سير مشروع بحجم الاوليفينات 3، مبينا أن تأخر المراحل الثانية من انشاء وتشغيل وحدة الإنتاج المبكر ترتب عليه تأخر إنتاج كميات الغاز الحر المستهدفة، وهو ما دفع المؤسسة الى التريث في اخذ القرار.

وحول نوعيات الغاز الطبيعي قال المصدر: «الغاز الطبيعي نوعان الاول نحيل ويستخدم في محطات الكهرباء ومصانع الأسمدة، وهذا الغاز لا يولد طاقة والنوع الثاني هو الغاز الغني وهو يستخدم في محطات الكهرباء ومجمعات البتروكيماويات».

وذكر ان قرار «مؤسسة البترول» المضي قدما في مشروع مجمع الاوليفينات 3 ينبغي ان يسفر عن توسيع سريع وكبير في الطاقة الإنتاجية، حيث انه من المقرر استكمال بنائه بحلول نهاية عام 2016، فان المجمع سيعمل على مدخلات مشتركة من الغاز وغيره بطاقة تبلغ 1,4 مليون طن من الايثيلين سنويا ونحو 600 ألف طن سنويا من البروبيلين باستخدام الغاز ومدخلات التشغيل السائلة الأخر، كما ان المصنع سينتج بروبيلين ونحو 600 ألف طن سنويا من الايثيلين جلايكول. وبين أن صناعة الكيماويات البترولية تتبلور إستراتيجيتها المستقبلية في ضوء عدة معطيات أهمها توافر مادة اللقيم من الغاز والمواد السائلة الأخرى مثل النافثا. من جهة ثانية أعرب المصدر عن تخوفه من المكان المقترح لإنشاء الاوليفينات 3 حيث إن الشركة لاتزال تدرس مكان المشروع مع شركة البترول الوطنية، حيث أن صناعة الكيماويات تفضل انشاء المصنع بجوار المصانع الحالية في الشعيبة للاستفادة من بعض الوحدات القائمة مثل وحدتي التبريد والهيدروجين والتي بلغت كلفتهما المالية الكثير. وذكر أن المشاورات لاتزال قائمة مع الجهات المعنية في القطاع النفطي لاختيار انسب الأماكن لإنشاء المصنع، حيث ان الشركة لديها عدة اختيارات للمواقع الحالية بعد أن خرج موقع المصفاة الجديدة من الحسبان، مشيرا الى أن الشركة تعقد اجتماعات مع الهيئة العامة للصناعة بشكل دوري للتشاور حول هذا الأمر.

● أحمد مغربي